

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن

22 يوليو 2024

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس

1. لدي أربع رسائل رئيسية إليكم اليوم، رسالتي الأولى هي تذكركم بأن سوريا لا تزال في حالة من الصراع العميق والتعقيد والتفكك. إن سوريا مليئة بالمجموعات المسلحة والمجموعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن وجيوش أجنبية وخطوط امامية. إن المدنيين ما زالوا ضحية للعنف وانتهاكات واسعة النطاق في مجال حقوق الإنسان، وحالة ممتدة من النزوح، وظروف إنسانية مزرية. ولقد شهدنا مؤشرات أخرى على نطاق هائل للأزمة هذا الشهر.
2. أن خطر الصراع الإقليمي المتتالي على سوريا لم يتراجع لاسيما مع زيادة الضربات الإسرائيلية على سوريا. في الأسبوع الماضي أعلنت الحكومة السورية عن قيام إسرائيل بشن هجمات أصابت مواقع عسكرية في جنوب سوريا ومبنى سكني في دمشق. وأعلنت إسرائيل ان هذه الهجمات جاءت ردا على إطلاق سوريا طائرتين مسيرتين باتجاه إسرائيل ومن ناحية أخرى تم الإبلاغ عن الضربات الاسرائيلية في طرطوس ودمشق وريف دمشق وبالقرب من الحدود اللبنانية. هناك خطر عميق من هذا التصاعد المتزايد خاصة إذا ساء الوضع في لبنان.
3. لا يزال خطر التصاعد داخل حدود سوريا دون تضاؤل، مع استمرار الأعمال العدائية على الخطوط الامامية في جميع أنحاء الشمال، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين. وشمل ذلك اشتباكات شاركت فيها قوات الحكومة السورية والمليشيات المتحالفة معها، والمعارضة المسلحة، وقوات سوريا الديمقراطية، وعناصر قبلية، والجماعة الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، هيئة تحرير الشام - إلى جانب الضربات الجوية والطائرات المسيرة الممولة للحكومة وروسية وتركية. وشهد الجنوب اندلاع اشتباكات في درعا، مما أدى إلى نزوح المدنيين. ولا تزال الحاجة إلى وقف التصعيد ملحة كما كانت دائما مما يؤدي إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، ويعود تهديد الجماعات

الإرهابية المدرجة على القوائم إلى الظهور، حيث تضاعفت هجمات داعش هذا العام وفقاً لبعض الإحصاءات، مما يتطلب عملاً تعاونياً.

4. مع استمرار النزاع على مدى أكثر من 13 عاماً ما زال الشعب يخرج إلى الشارع للتعبير عن مظلومه، وغالباً ما يواجهون إجراءات قمعية. وقد استمرت حركة الاحتجاج في السويداء أي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة قرابة عام، معلنة عن مطالب اقتصادية وسياسية. وحطم بعض المتظاهرين صناديق الاقتراع للانتخابات البرلمانية هذا الشهر، ووردت تقارير عن قيام القوات الحكومية بإطلاق النار على حشد من الناس وإصابة مدني، إلى جانب اغتيال أحد المحتجين وزعيم فصيل مسلح. كما خرج بعض المتظاهرين إلى الشوارع في جرمانا، بدمشق، احتجاجاً على الظروف الاقتصادية. وفي مناطق تقع خارج سيطرة الحكومة استمرت أيضاً حركة احتجاج منذ أشهر في إدلب ضد الجماعة الإرهابية هيئة تحرير الشام؛ المدرجة على قوائم مجلس الأمن. واندلعت احتجاجات جديدة أيضاً في العديد من المواقع في شمال غرب سوريا بعد الهجمات على اللاجئين في تركيا، والتصريحات التركية بشأن سوريا، وفتح معبر تجاري مع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية لمدة زمنية قصيرة، وتم إطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط بعض القتلى، وينظم الأهالي في القامشلي، أي المنطقة التي تقع تحت سيطرة القوات السورية الديمقراطية، اعتصامات للمطالبة بالإفراج عن أطفالهم.

5. في نفس الوقت تستمر الممارسات القمعية بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب أثناء الاحتجاز والاختفاء في جميع مناطق سوريا. تساهم هذه الممارسات أيضاً في واقع عام من الفوضى والخوف والعنف.

6. وكذلك الأمر بالنسبة لإنتاج واستخدام وتهريب المخدرات التي لا تزال تشكل مصدر قلق للسوريين.

7. يكافح المزيد من السوريين من أجل إعالة أنفسهم، وسط أزمات إنسانية واقتصادية ذات أبعاد ملحمية. ولا شك أن زميلي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيقدم في افادته المزيد من المعلومات حول ذلك، بما في ذلك الأنباء السارة عن تمديد الحكومة السورية للإنذار بالوصول عبر الحدود عبر باب الهوى. أكرر الرسائل التي أشدد عليها دائما بشأن الوصول والتمويل والعقوبات عندما يتعلق الأمر بالوضع الإنساني.

السيد الرئيس

8. رسالتي الثانية اليوم تتعلق بوضع اللاجئين السوريين. إن التوترات تصل إلى آفاق جديدة في البلدان المضيفة هذا الشهر، مع تقارير مقلقة عن الهجمات على اللاجئين السوريين التي أثارت عنفا كبيرا. ويشعر اللاجئون بقلق إزاء احتمالات إعادتهم قسرا، أو دفعهم إلى العودة من خلال تدابير تقييدية متزايدة. ندرك تماما المأزق الهائل الذي تواجهه البلدان المضيفة، وندعو بقوة إلى زيادة دعمها. كما نواصل التأكيد على أهمية دعم السوريين الذين يختارون العودة طوعا. وفي الوقت نفسه، ندعو أيضا إلى وضع حد للخطاب والإجراءات المعادية للاجئين. يجب حماية السوريين أينما كانوا، ويجب أن تستمر الجهود لتهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة.

9. وهناك حوار مستمر بين الحكومة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بما في ذلك حول الوصول إلى داخل سوريا. ونحيط علما كذلك بالاتصالات والإعلامات الصادرة عن الحكومة السورية فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، والتي نتابعها عن كثب. ويكمن الحل في أن تتطور الجهود إلى أفعال بشأن الخطوات الملموسة والقابلة للتحقق اللازمة لمعالجة المخاوف التي يعبر عنها اللاجئون أنفسهم، سواء من جانب الحماية أو سبل العيش - وهذا الأخير يتطلب إجراءات من الجهات المانحة أيضا.

السيد الرئيس

10. بالنظر إلى حجم الصراع وتعقيده فإنه لا يوجد حل سهل أو سريع. الطريق إلى السلام سيكون طويلا وشاقا ولهذا السبب لا بد من السير في اتجاه محدد. ما زلت أستطلع افكارا حول كيفية تمهيد الطريق لنهج جديد وشامل، مع استمرار الضغط من أجل وقف التصعيد العاجل ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني؛ لكسر الجمود بشأن إعادة عقد اللجنة الدستورية؛ وبشأن تدابير بناء الثقة التي تمضي قدما خطوة مقابل خطوة.

11. وهذا يقودني إلى رسالتي الثالثة اليوم: لا تزال عملية بقيادة وملكية سوريا بتيسير من الأمم المتحدة ضرورية. هذا هو المسار المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254، ولا يزال السبيل الوحيد المتفق عليه دوليا للمضي قدما، يجب إن تكون عملية يقودها ويمتلكها السوريون أنفسهم وأن تعالج مخاوف جميع السوريين. لا يزال السوريون منقسمين بشدة، سياسيا وإقليميا، حيث لا يزال الملايين يعيشون خارج سيطرة الحكومة. ولا يمكن الجمع بينهما والتوفيق بين رؤاهما إلا من خلال حل سياسي تفاوضي، وفي نهاية المطاف هذا صراع سياسي لا يمكن حله إلا عندما تتمكن الأطراف السورية من تحقيق تطلعاتها المشروعة واحترام واستعادة سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية

12. وأعرب عن تقديري لانخراط الأطراف السورية مع الأمم المتحدة حديثا. وقد كانت نائبتي مؤخرا في دمشق، وأنا أتطلع إلى زيارتي القادمة، والانخراط القادم مع هيئة التفاوض السورية أيضا.

13. ونحيط علما بأن الحكومة السورية نظمت في 15 تموز/يوليه انتخابات برلمانية وفقا للترتيبات الدستورية والتشريعية الحالية. وكما قلت سابقا، فإن هذه الانتخابات ليست بديلا عن العملية السياسية التي ينص عليها القرار 2254، والتي تتوخى إجراء انتخابات موثوقة وشاملة وفقا لدستور جديد وتدار تحت إشراف الأمم المتحدة.

السيد الرئيس

14. رسالتي الرابعة والأخيرة هي: يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين ويجب معالجة شواغلهم ذات الصلة في إطار نهج شامل لتنفيذ قرار 2254. هناك حاجة إلى نهج لا يستبعد أيًا من الجهات الفاعلة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية - فالكثير منها يحمل مفاتيح أساسية للحل أو وسائل لإفساده - ويعالج مجموعة كاملة من القضايا التي لا تزال توجب الصراع أو ذات الصلة المباشرة بحله.

15. وقد استمعنا هذا الشهر إلى بيانات جديدة من حكومتي سوريا وتركيا حول إمكانية استئناف الاتصالات الدبلوماسية بينهما - وبيانات من حكومتي روسيا والعراق حول جهودهما لدعم ذلك. وتتواصل المناقشات أيضا بشأن المرحلة التالية من عمل مجموعة الاتصال العربية. ونواصل التعاون مع جميع الشركاء الذين يسعون إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى دفع المسألة إلى الأمام. وما زلنا نناشد جميع اللاعبين، سواء كانت لديهم اتصالات أم لا مع الأطراف السورية، للعمل بطريقة تساهم في إطلاق العنان للجهود المتوقفة منذ فترة طويلة لتنفيذ القرار 2254. ونعتقد أن من المصلحة المشتركة للجميع والمصلحة العليا للشعب السوري أن يعمل الجميع مع الأمم المتحدة من أجل مجموعة أوسع من الإجراءات المنسقة التي تدفعنا نحو نهج جديد وشامل لحل الصراع. إن الجهد الذي يقوده ويملكه السوريون لا يمكن أن ينجح بدون تعاون دبلوماسي دولي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين دعماً للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

16. أشاطر العديد من السوريين شعورهم بالإحباط العميق إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق تطلعاتهم المشروعة واستعادة بلادهم. وقد أعرب لي في الأسبوع الماضي أعضاء المجلس الاستشاري النسائي الذين اجتمعوا في جنيف عن اهتمامهم بهذه المسائل. ولكي يكون الحل مستداماً ومثمراً، يجب معالجة التطلعات والمظالم والمخاوف الأمنية لكل من الجانبين السوريين والطيף الأوسع من الشعب السوري. كما أشرك أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين - وخاصة البلدان المضيفة - مخاوفهم، الذين يشعرون بأن الوضع الراهن خطير وغير مستدام وأن هناك اهتماماً متضائلاً بسوريا في بعض الأوساط. واثدد على أهمية التغلب على العقبات وإيجاد سبل للمضي قدماً. وهذا الأمر يمكن تحقيقه ويتطلب مساهمات الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الخارجيين. كما أناشد الجميع أن يتعاملوا مع الأمم المتحدة بروح من البراغماتية والواقعية والصراحة والتوافق، للمضي قدماً بالعملية السياسية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254.

شكرا السيد الرئيس
